مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٨٤**

الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد لفيت	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد إحسان
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	كولومبيا	السيد فلديفيسو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد بوكوري
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوننغهام

جدول الأعمال

قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦

01-55676 (A)
0155676

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عروة (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/916، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا وسنغافورة وكولومبيا ومالي وموريشيوس.

أفهم أن المجلس مستعد لإجراء التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار الآن للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن ارتياحه للطريقة التي لبت بها حكومة جمهورية السودان الطلبات الواردة في قراري مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦) و ١٠٧٠ (١٩٩٦). كما ننوه بالبيانات الرسمية الواردة من منظمة الوحدة الأفريقية، والمكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية، تأييدا لرفع الجزاءات الموقعة على السودان، وتشير جميعها إلى وفاء السودان الكامل بجميع الطلبات المفروضة عليه.

ومن المهم أن يقيّم المجلس على نحو موضوعي الخطوات التي اتخذتها حكومة السودان على وجه التحديد لإزالة الأسباب التي أدت إلى فرض الجزاءات. وينظر الاتحاد الروسي نظرة إيجابية إلى أن إثيوبيا ومصر، اللتين أصرّتا يوما ما على توقيع الجزاءات على السودان، قد سحبتا الآن رسميا ادعاءاتهما تجاهه، وتعربان عن تأييدهما لطلب حكومته رفع نظام الجزاءات.

وعملا بالطلبات الصادرة عن مجلس الأمن، فقد أتم السودان الآن انضمامه إلى جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، بما فيها الاتفاقات العربية والأفريقية ذات الصلة. وقد هيأ هذا السلوك الذي اتخذه السودان بنية حسنة في هذا الشأن الظروف لتطبيع علاقاته تدريجيا مع الدول المجاورة والمنطقة بصفة عامة.

ونرى أن في الخطوات المحددة التي اتخذتها حكومة جمهورية السودان تلبية للطلبات الواردة في القرارين ١٠٥٤ (١٩٩٦) و ١٠٧٠ (١٩٩٦)، وكذلك في رد الفعل الإيجابي إزاءها من جانب المجتمع الدولي، أسبابا كافية لأن

يتخذ مجلس الأمن الآن قرارا برفع الجزاءات المفروضة على جمهورية السودان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2001/916.

أجري اقتراع برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي،أوكرانيا، أيرلندا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، سنغافورة، الصين، فرنسا، كولومبيا، مالي، موريشيوس،المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): كانت نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٣٧٢ (٢٠٠١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترى حكومة الولايات المتحدة أن حكومة السودان قد اتخذت خطوات ملموسة لتلبية الطلبات المحددة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦). بيد أننا نلاحظ مع القلق أن المشتبه فيهم المطلوبين فيما يتصل بالمحاولة التي وقعت لاغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥ لم يتم تسليمهم إلى السلطات المختصة. ولم يكن هذا الأمر مرضيا.

غير أننا نرى، كما ترى حكومتا إثيوبيا ومصر، أنهم لم يعودوا موجودين في السودان. وفي هذا الصدد، نأخذ على محمل الجد البالغ الرسائل الموجهة إلى المجلس من حكومتي إثيوبيا ومصر، وهما ضحيتا الحادث الذي أدى إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراءات إزاء السودان، والتي تطالبان فيها برفع الجزاءات المفروضة من قِبل المجلس على أية حال. ونحث السلطات في جميع الدول بقوة على مواصلة بذل الجهد لتقديم هؤلاء المشتبه فيهم للعدالة.

وقد قام السودان مؤخرا بالقبض على بعض المتطرفين في ذلك البلد الذين قد تكون أنشطتهم قد أسهمت في الإرهاب الدولي. كما أن السودان مشترك في مناقشات جدية مع حكومتي بشأن طرق مكافحة الإرهاب. ونعرب عن ترحيبنا بتلك الخطوات وننتظر أن يستمر هذا التعاون. ونتوقع أن تبرهن حكومة السودان على التزامها الكامل بمحاربة الإرهاب الدولي، وذلك باتخاذ كل خطوة ممكنة لطرد الإرهابيين وحرمانهم من الملاذ الآمن.

وما زالت تساور الولايات المتحدة أيضا شواغل بشأن المعاناة الهائلة التي يتعرض لها الشعب السوداني. فقد استمرت الحرب الأهلية في السودان نحو ١٨ عاما، وأحدثت قدرا هائلا من الشقاء البشري. إذ قضى مليونا نسمة نحبهم، وتعرض المدنيون لعمليات تشريد واسعة النطاق، ولا تزال حقوق الإنسان عرضة للانتهاك، ولا يزال البشر هناك يعاملون معاملة العبيد.

وستواصل حكومتي مطالبة حكومة السودان بالتصدي لهذه المسائل بينما نعمل على بناء مزيد من التعاون في الحرب الدولية على الإرهاب. وقد عين الرئيس أحد الأمريكيين المرموقين حقا، وهو السيناتور جون دانفورث،

للتباحث مع السودان بشأن هذه الأمور وغيرها. وفي ضوء هـذه الاعتبـارات، فقـد امتنعـت الولايـات المتحـدة عـن التصويت على هذا القرار.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة ترحيبا شديدا بامتثال حكومة السودان قدر الممكن عمليا للشروط اللازمة لرفع الجزاءات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦). ويبعث قـرار اليـوم بإشـارة واضحـة علـى استعداد المجلس للتصرف فور تأكده من امتثال أحد البلدان للطلبات المحددة في قرار من قراراتـه. وينبغـي للـدول الأخـرى الـتي تدعـم الإرهاب حاليا أن تحيط علما بذلك وأن تحتذي بالمثـال الـذي ضربه السودان.

ونعرب عن ترحيبنا خاصة بتعاون السودان مؤخرا مع المجتمع الدولي في مواجهـة الإرهـاب، حـتى قبـل وقـوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الرهيبة. وفي تصديق السودان على الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب ذات الصلة إشارة واضحة على نوايا تلك الحكومة. وستظل المملكة المتحدة مهتمة اهتماما نشطا بالسعي للتوصل إلى اتفاق سلام عـادل ودائـم، يفيـد شعب السودان بأسره. وسوف يتيح رفـع هـذه الجـزاءات تكثيف النشاط الدبلوماسي تحقيقا لهذه الغاية. ونتطلـع إلى اليوم الذي يمكن لمناقشات مجلس الأمن أن تركز على تقديم الدعم الدولي من أجل هذه التسوية السلمية.

السيد رايان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزيـة): تحيـط الحكومة الأيرلندية علما وتعرب عن ترحيبها بـالخطوات الـتي اتخذتها حكومة السودان امتثالا لأحكـام قـراري مجلس الأمـن ١٠٥٤ (١٩٩٦) و١٠٧٠ (١٩٩٦).

ومـادامت الشـروط اللازمـة لرفـع الجـزاءات قـد استوفيت الآن، فإن حكومة بلدي توافق على أحكام القرار المعروض علينا.

ومع أن مجلـس الأمـن يعـترف اليـوم بـأن الشـروط المحددة اللازمة لرفع الجزاءات قد استوفيت، ولهـذا السـبب يجري الآن رفع هـذه الجـزاءات، فـلا تـزال حكومـة أيرلنـدا تشـعر بقلـق عميـق إزاء الحالـة السياسـية والإنسـانية وحالـة حقوق الإنسان بوجه عام في السودان. وإننا ندعو حكومة السـودان إلى التوقـف فـورا عـن أي اسـتهداف للسـكان المدنيين، والسماح بإيصـال المساعدات الإنسانية في أمان إلى المحتاجين. ونحث حكومة السـودان علـى الدخـول علـى سبيل الاسـتعجال في مفاوضـات جـادة، مـن خـلال عمليـة الهيئـة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لإيجاد تسوية سياسية عادلـة ودائمـة للصـراع الدائـر في السـودان، والتفـاوض بشـأن وقـف شامل لإطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطـي الكلمـة للممثـل الدائم للسودان.

السيد عـروة (السـودان) (تكلـم بالعربيـة): شـكرا سيدي الرئيـس. يشـرفني في البدايـة أن أتقـدم لكـم بالتهنئـة الحـارة علـى النتـائج والإنجـازات البـاهرة الـتي شـهدتها رئاسـة بلدكم الصديق لمجلس الأمن خلال شهر أيلـول/سبتمبر. كمـا أتقدم بالتهنئة لسلفكم، مندوب كولومبيا، على رئاسة بـلاده للمجلس خلال الشهر المنصرم.

وأود أن أرحـب بـالأمين العـام، ونحيطكـم بسـرورنا على حضور هذه الجلسة المهمة بالنسبة لبلادنا.

أخـاطبكم اليوم وقـد اعتمـد مجلسـكم الموقـر القـرار القاضي برفع الجزاءات عن السودان، والذي جاء ثمرة لمجهود كبير اضطلع به السودان للتعاون مـع المجتمـع الـدولي ممثـلا في مجلس الأمن، انطلاقا من ثوابت السياسة الخارجيـة السـودانية الملتزمـة بتوفـير أسـباب السـلم والأمـن الدوليـين كـهدفين أساسيين يضطلع بهما هذا المجلس الموقر.

وأود أن أنتهز هذه السانحة الطيبة لأتقدم بالشكر والتقدير لكافة أعضاء المجلس الذين قدروا جدية بلادي وخلوص نيتها في إنهاء الأسباب التي أدت إلى فرض الجزاءات عليها في عام ١٩٩٦. وأخص بالشكر مجموعة ''كوكس'' عدم الانحياز التي تبنت هذا القرار إنابة عن الدول الأعضاء في مجموعة حركة عدم الانحياز.

كما أتقدم بالشكر أيضا للأعضاء الدائمين في المجلس الذين قدروا حكمة وإيجابية وفاء بلادي بما تطلبته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد مضى أكثر من عام على وضع مسألة رفع الجزاءات عن السودان أمام مجلس الأمن. وقد كان ذلك إبان رئاستكم السابقة. وقد جرى خلال هذه الفترة الكثير من الحوارات الثنائية بيننا وبين بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ورغم أنها قد أخرت هذا القرار بعض الوقت، فإننا نستطيع أن نقول إنها كانت إيجابية ومفيدة، وتميزت بدبلوماسية بناءة واحترافية. ونعتقد أنها ستشكل أرضية صلبة للانطلاق لآفاق أرحب.

في الختام، أود أن أنتهز هذه اللحظة التاريخية لأؤكد لكم، إنابة عن حكومة وشعب بلادي، أن هذا القرار الذي تم اعتماده الآن يشكل دفعة قوية لبلادي للمضي قدما والتعاون للقضاء على الإرهاب، ومواصلة الانخراط مع الأسرة الدولية ومؤسساتها، وعلى رأسها مجلسكم الموقر، للقضاء على الإرهاب الدولي بكافة أشكاله وصوره، لخلق عالم تسوده العدالة والسلام والأمن والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.